

Distr.: General
8 January 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سيشاس دا كوستا (البرتغال)
ثم: السيد مبايو (نائب الرئيس) (الكاميرون)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ج) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

المناقشة العامة (تابع)

العمالة العالمية، ٢٠٠١" الذي أصدرته المنظمة يستطلع ديناميات التفاعل بين تكنولوجيا المعلومات ودنيا العمل. وفي هذا الخصوص، تسعى المنظمة إلى تضييق الفجوة الرقمية عن طريق تشجيع العمالة والتدريب وتسخير الطاقات الجديدة بغية جعل اقتصاد المعلومات اقتصاد وظائف.

٣ - واستطرد قائلاً إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مسألة من مسائل مكان العمل تتسم بأهمية حاسمة وتشكل تحدياً إنمائياً هائلاً يؤثر أثراً سلبياً على العمالة في كثير من أفقر بلدان العالم. ولهذا اعتمدت المنظمة "مدونة الممارسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ودنيا العمل".

٤ - السيد نيكولوف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): أعرب عن أمله في أن تُجرى اللجنة الثانية خلال الدورة الحالية مناقشة شاملة بشأن متابعة التوصيات الواردة في الإعلان الصادر بشأن الألفية، ولاسيما فيما يتعلق بتمويل التنمية. وأضاف أن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية خلق بأن يتيح فرصة للمواءمة بين السياسات الإنمائية ووضع إطار لتكوين الشراكات في مجال تعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية. وذكر أن لمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية أهميتها الحيوية بالنسبة إلى نجاح ذلك المؤتمر، الذي ينبغي أن يأخذ أيضاً في الاعتبار الجوانب الاقتصادية الهشة للبلدان النامية.

٥ - وواصل كلامه قائلاً إن ارتفاع مستوى المديونية الخارجية يقوض ما تبذله البلدان النامية من جهود لمحاربة الفقر. ولهذا مسّت الحاجة إلى وضع نهج شامل واتخاذ مبادرات جديدة لإيجاد حل قابل للبقاء لمشكلة الدين، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي هذا الصدد، قال إن إلغاء الديون يجب ألا يُنظر إليه كحل عادل فحسب بل أيضاً كأفضل استثمار في القضاء على الفقر.

٦ - وأردف قائلاً إنه ينبغي إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وإلا فإن البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات

١ - السيد هاوول (منظمة العمل الدولية): قال إن الحادث الإرهابي المستهجن الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بالإضافة إلى إزهاقه أرواح آلاف الناس، سيكون له أثره في الاقتصاد العالمي الراكد من قَبْل. والتحدي المواجهه يكمن في تجنب أي تباطؤ متطاوّل أو ما هو أسوأ، أي أي تراجع اقتصادي عالمي ذي شأن. وأضاف أن منظمته ترى أن محك الاقتصاد العالمي هو قدرته على توفير العمل اللائق للجميع، وذلك لأن العمل هو العدسة التي يُكوّن الناس من خلالها نظرتهم إلى حالة الاقتصاد. ومنظمة العمل الدولية تعتقد أنه تم بلوغ الحدود القصوى للحلول القطاعية للمشاكل العالمية المتكاملة. والعلاقة بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية خليقة بأن تلهم وترشد ما يتبعه النظام ككل من السياسات ويتخذه من الإجراءات. وفي إطار كهذا، فإن منظمة العمل الدولية ملتزمة بالعمل على إيجاد وسائل استراتيجية للحد من الفقر، وتعزيز التكامل الاجتماعي، والبحث عن اقتصاد عالمي يوفر العمل اللائق والمنتج للجميع. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق خلق الوظائف، وتعزيز الحقوق في مجال العمل، وتحسين الحماية الاجتماعية، والتشجيع على الحوار الاجتماعي.

٢ - ومضى قائلاً إنه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، شددت منظمة العمل الدولية، في جملة أمور، على أهمية الإثمانات الصغيرة، والقطاع غير النظامي، والخدمات الاجتماعية الأساسية، واستجابة الطوارئ للصددمات الاجتماعية-الاقتصادية. وهي تتعاون مع النظام المتعدد الأطراف في معرض استعداداتها للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. كما أنها مهتمة بشكل خاص في هذا الصدد بالقضاء على الفقر وتحسين ظروف العمل، ولاسيما في الزراعة. وفي شهر حزيران/يونيه من السنة الحالية، اعتمدت منظمة العمل الدولية اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة لعام ٢٠٠١. كما أن تقرير

على أن تحذو حذو تلك البلدان، وبين أن المساعدة الإنمائية الرسمية هي أداة هامة للتعاون والشراكة في مجال التنمية: ذلك أن مساعدة البلدان النامية لا تشكل فقط استثماراً جيداً بالنسبة إلى الدول المتقدمة النمو، بل إن من شأنها أيضاً أن تمنع اندلاع الصراعات والحروب بكل ما يترتب عليها من تكاليف. ولهذا يجب أن يُعكس ما يُشاهد في المساعدة الإنمائية الرسمية من اتجاهات إلى التزول وبذل كل جهد لبلوغ أهداف الإعلان الصادر بشأن الألفية.

١٠ - ومضى قائلاً إن واحدة من العقبات الرئيسية في طريق محاربة الفقر في البلدان النامية هي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي أصاب في عام ٢٠٠٠ وحده ٥,٣ مليون شخص. وقد أصبح وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) شاغلاً من شواغل البشرية كلها، ومكافحته تتطلب توفر الدعم الإجماعي واتخاذ الإجراءات العاجلة من جانب المجتمع الدولي. ورحب، في هذا الخصوص، بمبادرة الأمين العام القاضية بإنشاء صندوق عالمي للصحة، كما حث الصناعات الصيدلانية المتعددة البلدان أن تنضم إلى الأمم المتحدة وحكوماتها في السعي إلى إيجاد علاج لذلك المرض القتال.

١١ - وواصل كلامه قائلاً إنه ينبغي للمجتمع الدولي، في معرض استعداداته لعقد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، أن يحرص على تجنب ارتكاب نفس الأخطاء التي أدت إلى فشل مؤتمر سياتل. ومما له أهمية حيوية، قبل الإقدام على عقد جولة جديدة من المفاوضات الرامية إلى المزيد من تحرير التجارة، إجراء مناقشة متعمقة حول جدول الأعمال المتضمن الذي تم الإتفاق عليه في مراكش ووضع جدول أعمال متوازن لمؤتمر الدوحة. وينبغي للدول المتقدمة النمو أن تبدي مرونة في تسوية اختلالات التوازن المتأصلة في النظام الحالي لمنظمة التجارة العالمية وأن تكون حساسة تجاه ما لدى البلدان النامية من شواغل مشروعة. ويجب ألا تدرج في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية مسائل لا صلة لها بالتجارة مثل معايير اليد العاملة والإشترطات البيئية.

المارة. بمرحلة انتقال لن يمكنها أبدا الاستفادة من تحرير التجارة. كما ينبغي إدارة عملية الاندماج الاقتصادي على الوجه الصحيح لكي تكون ذات فائدة. وأشار إلى أن بلده اضطلع بعملية اندماج في الإتحاد الأوروبي، كما يتمثل ذلك في قيامه في نيسان/أبريل ٢٠٠١ بتوقيع اتفاق الإنتساب وتحقيق الإستقرار الذي ينص على إقامة منطقة للتجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي.

٧ - ومضى قائلاً إن اقتصاد بلده واجه خلال العقد السابق مشاكل داخلية وخارجية خطيرة كان لها أثرها السلبي على جهوده الإنمائية. وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية أو غيرها من أشكال المساعدة يمكن أن تقوم بدور هام في اجتذاب الاستثمارات والتمويل الداخلي في البلدان النامية. كما يمكن لمنظمة الأمم المتحدة ول مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تشجيع تنمية الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال.

٨ - وأعلن أن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي يُتَوَقَّع أن يبذل جهداً خاصاً لمساعدة البلدان النامية على التصدي لمشاكلها، ولاسيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وبالنظر إلى ما تلاقيه البلدان النامية غير الساحلية من عقبات كثيرة في مجال التجارة الدولية، ولاسيما من ذلك تكاليف النقل المرتفعة التي تزيد من أثمان صادراتها وتقلل من قدرة تلك الصادرات على المنافسة، فإنه يجب توجيه اهتمام خاص إلى مصالح تلك البلدان في الجولة المقبلة من المفاوضات التجارية.

٩ - السيد سوي (ميانمار): قال إن الإغاثة جزء لا يتجزأ من القضاء الشامل على الفقر، وإن مما يشجع وفد بلده في هذا الخصوص أن يرى أن "المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون" سبق أن أتاحت مبلغ ٢٥ بليون دولار على سبيل التخفيف من ديون ١٩ من البلدان الأفريقية. وحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير أكثر فاعلية لكفالة تمكن بلدان أخرى مستوفية للشروط من أن تستفيد هي أيضاً من تلك المبادرة، كما رحب بقرار بعض البلدان المانحة إلغاء مطالبها المتعلقة بالديون في سياق المبادرة المذكورة. وشجع البلدان الأخرى

النامية بحاجة إلى مساعدات البلدان المتقدمة النمو من أجل إعادة تصميم نموذجها الإنمائي، والقضاء على الفقر، وتعزيز المشاركة ذات المعنى من خلال بناء القدرات والمؤسسات، وإقامة نظام سياسي واقتصادي يدعم الحرية الفردية، وتعزيز التعاون الدولي عن طريق الشراكة.

١٥ - ومضى قائلاً إن وفده يأمل صادقاً في أن يتمكن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية من التصدي على نحو أكثر دلالة لأمرتهميش البلدان النامية وذلك بهدف تغيير عمليات صنع القرارات، وتعديل شروط التبادل التجاري، وإعادة جدولة الدين الخارجي، وتعبئة تدفقات رؤوس الأموال العامة والخاصة على الصعيدين الوطني والدولي. كذلك ينبغي للمؤتمر المذكور أن يتصدى للمسائل المتصلة بالبنية المالية الدولية الجديدة.

١٦ - وأعرب عن أمله في أن يتسنى للنتائج التي يسفر عنها لمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مدد البلدان النامية بالمساعدة في جهودها الرامية، في جملة أمور، إلى إطعام الفقراء وتوفير المأوى؛ ووقف انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وقلب مساره؛ وإتاحة مياه الشرب المأمونة؛ وتوفير العمالة لملايين الشباب العاطلين عن العمل.

١٧ - وأردف قائلاً إن كون أن مؤسسات "بريتون وودز" أخذت توجه الآن اهتمامها خاصاً إلى فقر أفريقيا المفرط يمثل تطوراً إيجابياً. وأضاف أن بلده مستعد، في سياق تلك الجهود، لأن يعمل مع جميع الفاعلين ذوي الصلة لقلب اتجاه أسعار السلع الأساسية الآخذة في الهبوط، وتسوية المنازعات الإقليمية والصراعات الأهلية، والإستعاضة عن برامج التسوية الهيكلية ذات الوجهة الخاطئة. وأعلن أن ناميبيا ستستمر في التعاون مع جميع ذوي المصلحة الرئيسيين بغية تعزيز التعاون الدولي عن طريق الشراكة. كما أهما، بوصفها عضواً من أعضاء الإتحاد الأفريقي، ستسعى إلى حشد المجتمع الدولي لبناء توافق آراء قابل للبقاء في مجال تنسيق المساعدة المقدمة لأغراض أولويات أفريقيا الإنمائية في سياق "المبادرة الأفريقية الجديدة".

١٢ - وبعد أن أشار إلى أن معظم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال تنحج إلى البلدان المتقدمة النمو، قال إن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية يتيح فرصة ذهبية لبحث مسائل مترامية الأطراف تمس التنمية. وسيكون ذلك المؤتمر محك الشراكة والتعاون البنائين الجديدين بين البلدان المتقدمة النمو وبين البلدان النامية وكذلك مع جميع أصحاب المصلحة في الاقتصاد العالمي. أما مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فإنه سيتيح للمجتمع الدولي فرصة فريدة للإضطلاع بتقييم كلي وواقعي للتحديات الحقيقية في ميدان التنمية المستدامة ولصوغ الوسائل الفعالة لمواجهة تلك التحديات.

١٣ - أما على الصعيد الوطني، فقال إن استراتيجية ميانمار لتحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية تركز على التعجيل بالنمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر، وإدماج الجماعات القومية التي تقطن المناطق النائية في المجرى الرئيسي للإقتصاد، وتحقيق التنمية المستدامة. ولما كانت الحكومة تؤمن بأن من شأن العمل على توفير الأمن الغذائي ورفع مداخيل المزارعين تيسير أمر التخفيف من حدة الفقر، فقد ركزت جهودها على تعزيز الإنتاجية الزراعية وتطوير البنية التحتية. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن مشروع تحقيق تقدم مناطق الحدود والأعراق القومية أدى، في جملة أمور، إلى إتاحة فرص بديلة لكسب الدخل وتوفير الرعاية الصحية، كما أسهم في القضاء على إنتاج المخدرات والإتجار بها بصورة غير مشروعة في مناطق الحدود.

١٤ - السيد ثيرون (ناميبيا): قال إن وقع الهجمة الإرهابية الهمجية على الولايات المتحدة لايزال يحمل في ثناياه إبطاء مسيرة الاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي أكد عليها الإعلان الصادر بشأن الألفية، الذي دعا إلى تحويل العولمة إلى قوة إيجابية بالنسبة إلى جميع شعوب العالم. وذكر أن الإرادة السياسية يمكن ويجب أن تهبأ لخلق التضامن، في حين أن المبادئ السامية ينبغي أن تترجم إلى عمل. وعلى المجتمع الدولي، في معرض تقييمه للإقتصاد العالمي، أن يركز على التصدي لاختلالات التوازن في السوق العالمية بغية تمكين الفقراء من إعالة أنفسهم. وبين أن البلدان

الخصوص. والمأمول أن يكون المؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية أكثر حزماً فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي المالي الحق مع تلك البلدان.

٢٢ - وواصل كلامه قائلاً إن هشاشة البلدان النامية في اقتصاد سائر نحو العولمة تتطلب إدخال عملية عادلة ومنصفة تشمل شتى المجالات وتمكن تلك البلدان من الإسراع في اندماجها في الاقتصاد العالمي. وفي المضمار السياسي، يلزم تعزيز الديمقراطية من خلال احترام الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والقضاء على الفقر. وفي المجال الاقتصادي، يلزم تعزيز الطاقة الإنتاجية للبلدان النامية. وفي مجال التمويل، تحتاج البلدان النامية إلى اقتصاد عالمي مستقر يمكن التكهن به، في حين أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحتاج إلى تمويل امتيازي يكفي لتعزيز النمو والتنمية.

٢٣ - ذواتنقل إلى التجارة، فقال إنه لا يجب فقط أن تتمتع صادرات البلدان النامية بحرية دخول الأسواق الرئيسية في البلدان المتقدمة النمو، بل يجب أيضاً توسيع المبادرة التي اتخذتها هذه البلدان الأخيرة والقاضية بمنح حرية الدخول لجميع المنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً توسيعاً يجعلها تشمل بنطاقها جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢٤ - وتطرق إلى الميدان الاجتماعي، فقال إنه يجب بناء جسور ليس فقط لتحسين التعليم وتدريب الناس على العيش سوية في عالم يسوده التنافس الشديد، بل أيضاً لكفالة التعايش السلمي القائم على التسامح والإحترام والتضامن، فضلاً عن تعزيز المؤسسات الوطنية والدولية لكفالة إحداث التغييرات المطلوبة للإضطلاع بالتزامات جديدة. وذكر أن المسؤولية الأولى عن تغيير النظام العالمي الحالي تظل واقعة على عاتق ذوي أعظم التأثير عليه.

٢٥ - وواصل كلامه قائلاً إن مؤتمر القمة العالمي المقبل للتنمية المستدامة يتيح فرصة للسعي إلى إيجاد توازن أفضل في مجال تقدم جميع البلدان نحو التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويجب مضاعفة الإستعدادات وإدراجها في سياق العولمة الاقتصادية الجديد الذي يختلف كل

١٨ - السيد أورتييس غانداريلياس (بوليفيا): ضم صوته إلى البيانين اللذين أدلى قبل ذلك بأحدهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وبالأخر ممثل لاؤوس الذي تكلم بوصفه رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

١٩ - وقال إننا نجد، في عملية عولمة غير عادلة ولا منصفة تنعش الآمال بالنسبة إلى البعض وتأتي للبعض الآخر بالتهميش، أن الفجوة الدائمة الإتساع فيما بين أوضاع المعيشة في البلدان المتقدمة النمو وأوضاعها في البلدان النامية إنما تجسد تشويهاً كبيراً في التجارة والاستثمار اللذين هما محركا التنمية. وأشار إلى أن التجارة الدولية بصادرات البلدان النامية ضئيلة، في حين أن الدول المتقدمة النمو تستوعب الجانب الأكبر إلى حد بعيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في مقابل الهبوط الحاد في الاستثمار في البلدان النامية، الأمر الذي يزيد أكثر وأكثر من هيمنة البلدان المتقدمة النمو في الاقتصاد العالمي.

٢٠ - ومضى قائلاً إن حكومته وإن كانت قد حدثت من التضخم، وأعدت جدولة دينها الخارجي وخفضته، وعمدت إلى خصخصة مشاريع الدولة وخلق الأوضاع الملائمة للتنمية المستدامة، فإنها تجد، بعد ما يقرب من عقد من النمو المتواضع في الدخل الفردي، أن النمو تباطأ فجأة بسبب بيئة الأزمة الدولية. وبالرغم من حدوث بعض التحسينات على صعيد الاقتصاد الكلي، فإن بطء معدل نمو البلد يحول دون خفض مؤشرات الفقر. وبين أن التسوية الهيكلية التي أقدمت عليها بوليفيا تتطلب قدراً أكبر وأكبر من التضحيات من جانب الشعب، مصحوبة بتعاون دولي يتسم بمزيد من العزم.

٢١ - وأردف قائلاً إن الإتجاهات الراهنة والأحداث الأخيرة شحذت حدة التحدي المتمثل في بلوغ هدف خفض الفقر المفرط بمقدار النصف الذي رمى إليه الإعلان الصادر بشأن الألفية. وبالرغم من تكرار الدعوة إلى إحداث تغيير في النظام الاقتصادي والتجاري والمالي الدولي الحالي، وهو نظام لا يفي باحتياجات البلدان النامية، ولا سيما منها الأكثر هشاشة، فإنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى نتائج محددة في هذا

٢٩ - وبين أن حكومته وإن ظلت على التزامها تجاه منظمة التجارة العالمية، فإن اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي أمر أساسي إذا كان لها أن تستفيد من التجارة العالمية. وفي هذا السياق، قال إن وفد بلده يؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة تلك البلدان على الوفاء بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية التي ينبغي لها أن تصبح أكثر شفافية لكي يتسنى لجميع أعضائها المشاركة على نحو عادل.

٣٠ - واستطرد قائلاً إن مما له أهميته الحيوية أن يسفر المؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية عن تحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية. وهنا أيضاً لا توجد وسيلة غير الحوار الفعال بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وسيتيح مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فرصة لتحديد أسباب سوء تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٣١ - وأشار إلى أن الإعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لها أهمية ماثلة بالنسبة إلى التنمية المستدامة. وذكر أن بلده يتبع سياسة ناشطة في مجال الحماية البيئية جرى تحديدها فيما اعتمده من خطط السنوات الخمس للتنمية الوطنية، علماً بأن أحد الأهداف الخيرية هو جدول أعمال القرن ٢١، الذي أصبحت الكثير من أهدافه جزءاً من سياسات الحكومة. واختتم كلامه بقوله إن بلده ناشط على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو طرف في صكوك شتى تتعلق بالتنمية المستدامة.

٣٢ - السيد حسين (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن منظمته تتابع باهتمام كبير مداوات اللجنة الثانية، التي تنصدي لقضايا لها أهميتها الحاسمة بالنسبة إلى الدول الأعضاء فيها، من بينها السياسات المتبعة على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد القطاعي، والتنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي، والبيئة، والهجرة، والسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وسيادة السكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

٣٣ - وأردف قائلاً إن رئيس مجموعة الـ ٧٧ عزا تباطؤ الاقتصاد العالمي بشدة غير متوقعة إلى الهبوط الملحوظ في نمو الإنتاج والتجارة العالميين، وهو هبوط دعا إليه تقليص الأنشطة

هذا الاختلاف عن الأوضاع التي كانت سائدة في ريو. وإذا ما وضعنا في اعتبارنا أن اقتصادات معظم البلدان هي حالياً في أيدي الشركات العابرة للأوطان، فإنه يجب توفر إطار مرجعي يشمل العالم كله لكفالة استخدام رؤوس الأموال العابرة للأوطان في دعم التنمية الكلية للبلدان النامية.

٢٦ - وختاماً، دعا المجتمع الدولي كله إلى تشكيل تحالف جديد يستند إلى رؤية تستشف قيام عالم أكثر عدلاً وأكثر استقلالاً بالنسبة إلى الجميع.

٢٧ - السيد سيريبي (بروني دار السلام): ضم صوته إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧، فلاحظ أن تدهور البيئة العالمية له آثاره الخطيرة على البلدان النامية التي لا تملك شبكات سلامة وليس لديها غير ادخارات نزره، كما لاحظ أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تؤثر فقط في حياة الناس بل أيضاً في مهتهم التي أخذ يزداد استنادها إلى المعرفة. وقال إن العولمة، بما لها من أبعاد كثيرة، تتسم بالتعقيد وتنطوي على الفرص والتحديات في آن معا، فتخلق فروقا بين المناطق والبلدان وكذلك داخل البلدان، وتُبرزُ ازدياد ترابط العالم. والنجاح في هذه البيئة يعتمد على القدرة على اكتساب واستخدام المعرفة وعلى التكيف.

٢٨ - ومضى قائلاً إن القضاء على الفقر شرط لازم للتنمية المستدامة. ومع أن تقريراً صدر مؤخراً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يرسم صورة كالحلة للتدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر، فإن التجارة لوحدها لا يمكنها أن تزيل الفقر من البلدان النامية، وهي بلدان يلزمها أن تعزز قدرتها لكي تشارك في الأنشطة الاقتصادية المترابطة. وتحقيقاً لهذا الغرض، تحتاج الحكومات إلى تعاون جميع ذوي المصلحة لتمكين البلدان من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، رحب بالنتيجة التي أسفر عنها الحوار الأخير الرفيع المستوى حول تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة مع التركيز بخاصة على توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما رحب بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة الأمم المتحدة على سد الفجوة الرقمية.

القمة الرئيسية. ومع الهبوط الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية وفي نصيب النواتج القومية الإجمالية مجتمعة لهذه البلدان من المساعدة الإنمائية الرسمية، نجد أن بضع بلدان قد حققت الهدف البالغ ٠,٧ في المائة، والمأمول أن تحذو حذوها بلدان كثيرة أخرى.

٣٧ - وأردف قائلاً إنه بالنظر إلى أن خدمة الدين الخارجي تطرح تحدياً جسيماً على الكثير من البلدان النامية، بما فيها بلده الذي تستوعب خدمة الدين الخارجي فيه ثلث الميزانية الحكومية، فإنه يرحب بتعزيز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبالتقدم المحرز في التخفيف من عبء الديون الذي يسهل أمر الحد من الفقر. وأشار إلى أن من بين البلدان الإثنتين والعشرين المقرر أن تصل إلى نقطة القرار بحلول عام ٢٠٠٠، لم يصل غير بلد واحد منها إلى نقطة الإكمال. ورحب أيضاً بالنهج الجديد الذي يربط إمكانية الاستفادة من النوافذ الإمتيازية بما تضرع به البلدان من استراتيجيات للحد من الفقر وفقاً لما هو وارد في "ورقة استراتيجية الحد من الفقر"، كما يرحب بكون أن مؤسسات "بريتون وودز" ومصرف التنمية الأفريقي تصدت للإحتياجات التمويلية للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وفتحت مجالاً واسعاً للتخفيف من الديون من البداية بغية التعجيل بالحد من الفقر. وبالنظر إلى توفر الأدلة على أن الإشتراطات تطبق على نحو مشدد بعد الوصول إلى نقطة القرار، بما يستتبعه ذلك من تأخير في التخفيف المتعدد الأطراف من الديون، قال إنه يأمل في الإسراع بنقل البلدان التي وصلت نقطة القرار إلى نقطة الإكمال على أساس ثبوت التزامها بالحد من الفقر.

٣٨ - وواصل كلامه قائلاً إن المؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية يأتي في أوانه على نحو خاص بالنسبة إلى البلدان النامية التي تضاءلت فيها موارد تمويل الأنشطة الإنمائية. والمأمول من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠٠٢ أن يعزز الإلتزام بأهداف التنمية المستدامة وأن يتصدى للتحديات الجديدة التي خرجت إلى الوجود منذ مؤتمر ريو. وبين أنه يلزم توفر موارد ضخمة لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة

الاقتصادية للبلدان النامية. وهناك أيضاً الآن خطر إمكان أن تؤدي الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر إلى المزيد من الإضرار بالنمو الاقتصادي العالمي بكل ما يستتبعه ذلك من آثار على البلدان النامية. ورأى أن اللجنة الثانية هي المنتدى المثالي للتفكير فيما يلزم من التدابير العلاجية.

٣٤ - وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا إلى بحث الأسباب الجذرية لعلل الكوكب الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن أعراض تلك العلة التي تشمل تخلف النمو، والفقر، والأمية، والبطالة، والإحتلالات الأجنبية المتطاول، والإشتراطات المنهكة والأنماط التجارية غير المنصفة، وهي كلها تتطلب اتخاذ إجراءات وطنية ودولية حازمة. وأعرب عن اعتباطه لأن الكثير من هذه القضايا مدرجة في جدول أعمال اللجنة الثانية كما هي مدرجة في جداول أعمال الهيئات المختصة من هيئات منظمة المؤتمر الإسلامي. واختتم كلامه بقوله إن منظمة المؤتمر الإسلامي ستستكمل مداورات اللجنة الثانية باتخاذ الإجراءات المناسبة في سياق الجهود الجماعية الرامية إلى مواصلة الرحلة نحو السلام والرخاء.

٣٥ - السيد موكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة): ضم صوته إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة ال-٧٧، فلاحظ أن الشرارة التي اقتدحت الأزمة المالية الحالية هي التقلص الذي طرأ على الأنشطة الاقتصادية للبلدان المتقدمة النمو، وهو تقلص ستكون له آثاره الخطيرة على المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر المقدمين إلى البلدان النامية. وقال إن على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات عاجلة لتجنب الإختيار المالي لتلك البلدان وقلب الإتجاه إلى زيادة هشاشتها أمام التحديات العديدة التي تطرحها العولمة.

٣٦ - ومضى قائلاً إن كون أن خمس البشرية لاتزال تعيش في فقر مدقع جعل بعض البلدان النامية تفقد جاذبيتها بالنسبة إلى رؤوس الأموال الأجنبية وتشهد اتساعاً في الفجوة بينها وبين الشمال الغني فضلاً عن اتساع في الفارق بين الفقراء والأغنياء داخل البلدان. وأضاف أن هذه المشكلة تتطلب جهداً متضافراً من جانب المجتمع الدولي، ولاسيما فيما يتعلق بالوفاء بما اضطلع به من التزامات في المؤتمرات واجتماعات

العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/56/96-E/2001/87)، وهو تقرير قُدِّم عملاً بالقرار ١٨٥/٥٥. وأشارت إلى أن هذه اللجنة ركزت بالدرجة الأولى في دورتها الخامسة التي عقدها مؤخراً على بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية، مع القيام أيضاً ببحث التقارير الدولية والقطرية المعدة عن السياسات المتصلة بالتكنولوجيا والإبتكار، واستعراض ما تظطلع به هي من أعمال تنسيقية. وذكرت أن اللجنة قرّرت أن تركز بالنسبة إلى الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ على تطوير التكنولوجيا وبناء القدرة على المنافسة في مجتمع رقمي، وأنها عينت ثلاثة أفرقة تعنى، على التوالي، بنقل التكنولوجيا ونشرها وبناء القدرة على المنافسة مع توجيه اهتمام خاص إلى الإبتعااب، كما تعنى بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على المنافسة. وسوف تنظر اللجنة في دورتها السادسة عام ٢٠٠٣ فيما تخلص إليه الأفرقة المذكورة من نتائج وتوصيات تتصل بالسياسات.

٤٢ - ومضت قائلة إن المتوقع أن تشارك وكالات الأمم المتحدة مشاركة أوسع في أعمال تلك الأفرقة. وبينت أن تقارير الأفرقة السابقة نشرت على نطاق أوسع على مدى السنتين الماضيتين، ولاسيما عن طريق "الإنترنت". وقد عمدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، مع الأونكتاد باعتباره أمانة للجنة، إلى تنظيم ثلاثة أفرقة عن التكنولوجيا الأحيائية. بمشاركة الوكالات؛ وهناك الآن بوجه عام مستوى أعلى من التعاون مع هيئات أخرى من هيئات منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مع لجنة التنمية المستدامة ولجنة مركز المرأة.

٤٣ - وأشارت إلى أن الأونكتاد أنشأ شبكة إلكترونية، هي شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي يمكن أن تسهم وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة فيها بمعلومات عن أنشطتها. وموقع الشبكة المذكورة على "الويب" يعزز الدور التنسيقي للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهو ينشر معلومات عن أفضل الممارسات في ميدان التكنولوجيا، وعن الأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا

الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وأقرته الجمعية العامة. ولما كانت المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج تقع على عاتق أقل البلدان نمواً هي نفسها بإمكانياتها المحدودة في الكثير من المجالات، فإن من واجب المجتمع الدولي مساعدتها على ذلك التنفيذ. وقال إن وفد بلده ينتظر بشوق صدور تقرير الأمين العام عن المقترحات الداعية إلى وضع آلية لمتابعة برنامج العمل هذا.

٣٩ - وتطرق إلى استعراض السنوات الثلاث الوشيك للسياسات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، فقال إن هذا الإستعراض يجب أن يُركز على التنفيذ الدقيق لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ بشأن الصناديق والبرامج. وفي هذا الصدد، قال إن حكومته قد أفصحت عن الأولويات الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر في كل من ورقة إستراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية تقديم المساعدة إلى تزانبا بغية تحقيق أهداف العملية الطويلة العهد التي تظطلع بها في مجال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وأشار إلى أن الحكومة عمدت، بفضل معونة ضخمة تلققتها من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية، إلى إعداد استراتيجية تقديم المساعدة إلى تزانبا وورقة إستراتيجية الحد من الفقر، اللذين اعتمدا فيما بعد كتنقيح من التقييمات القطرية المشتركة وكأساس لإطار الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية. وإذ دعا إلى تقديم الدعم إلى كل بلد من أقل البلدان نمواً في أمثال هذه المساعي الوطنية، أعرب عن أمله في أن تبادر اللجنة الثانية إلى تأييد تلك المساعي بوصفها أفضل الأطر المنسقة للحد من الفقر وللتنمية المستدامة.

٤٠ - السيد ميايو (الكاميرون)، نائب الرئيس، تولى مهام الرئاسة.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ج) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٤١ - السيدة برانديون (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): استعرضت الإقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام عن تعزيز الدور التنسيقي للجنة المعنية بتسخير

التكنولوجيا، بما في ذلك إمكانية وضع مدونة لقواعد السلوك عامة الإنطباع من أجل نقل التكنولوجيا بشروط تفضيلية. كما أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تجبذ إجراء دراسة جدوى عن إنشاء آلية دولية داخل اللجنة للقيام بأعمال البحث والتنمية في البلدان النامية نفسها، ولاسيما في مجالات لها أهمية حاسمة بالنسبة إلى البلدان النامية، مثل الصحة والزراعة، مع بقاء النتائج مشاعة للعموم.

٤٦ - وأردف قائلاً إن على الأونكتاد نفسه، بعد أن بدأ في خدمة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن يزود برامجه الأساسية ببعْد علمي وتكنولوجي قوي. كما أن شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية توفر معلومات شاملة عن الأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة وغيرها.

٤٧ - وواصل كلامه قائلاً إن مما يدعو إلى القلق الشديد أن الموارد المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة لغرض سد الفجوة التكنولوجية غير كافية. ومن المؤكد أنه يجب تقوية اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وفقاً لما تمت التوصية به، كما يجب إيلاء النظر لبدء برنامج يعنى بالدبلوماسية في مجال العلم والتكنولوجيا.

٤٨ - وأشار إلى أن للتطورات الخارقة في العلم والتكنولوجيا أثرها على ما يقرب من كل جوانب الحياة والأنشطة الاقتصادية. وعلى هذا فإن على اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تشارك في الإستعدادات لمؤتمر القمة العالمي المقبل للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وتنفيذ الإعلان الصادر بشأن الألفية. كما أن على فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنشأة حديثاً أن تبني على قاعدة الخبرة الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة داخل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وبالرغم مما سبق أن قامت به هذه اللجنة من أعمال جيدة وما تزمع عمله في السنتين القادمتين في مجال تطوير التكنولوجيا وبناء القدرة على المنافسة في مجتمع رقمي، فإنها عانت باستمرار من الإفتقار إلى الموارد، وهناك حاجة عاجلة

المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة ومن قبل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وعن التطورات العلمية والتكنولوجية التي لها أهميتها بالنسبة إلى البلدان النامية. ويتعين على الأونكتاد، بوصفه رائداً في استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما يتعين على اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن يتفاعلاً بصورة وثيقة مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ علماً بأن شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ستكون ذات فائدة لهذه الغاية.

٤٤ - السيد أسدي (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي هما من اختصاص عدد صغير من البلدان، في حين أن أغلبية الأمم، التي يعيش أبنائها في فقر، لم تجنّ الفوائد حتى الآن. وأضاف أن ثمة حاجة عاجلة إلى تسخير هذه الأسلحة الفعالة لخدمة التنمية على صعيد العالم كله. ومع هذا فإن درجة الأولوية الممنوحة لاستعمال التكنولوجيا لأغراض التنمية في منظومة الأمم المتحدة هي واطئة إلى حد ما. وقد أعرب رؤساء دول وحكومات العالم النامي عن قلقهم بشأن الفجوة التكنولوجية، التي لا يمكن لها إلا أن تزيد فجوة الدخل فيما بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية، وذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الجنوب لحركة بلدان عدم الإنحياز الذي انعقد في العام ٢٠٠٠. والأسوأ حتى من هذا أنه لا يحصى من أن تتسع هذه الفجوة التكنولوجية نفسها ما لم تقم الأمم المتحدة بالدور المركزي في إزالة مختلف الحواجز التي يواجهها الجنوب في مجال اكتساب المعرفة والتكنولوجيا. وعلى الأمم المتحدة أن تركز على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وبناء قدرة داخلية على توفيرها.

٤٥ - ومضى قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد قرار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تجتمع سنوياً، كما أنها تجبذ إنشاء فريق عامل مفتوح يتولى تحليل طرق تعزيز دور اللجنة في مجال إصدار التوصيات والمساعدة على وضع سياسات الأمم المتحدة في الميدان. كذلك يتوجب على اللجنة أن تعد مقترحات لنقل

ومكافحة أمراض المناطق المدارية. غير أنه لا تتوفر حوافز مالية للقيام بأعمال البحث الخاصة فيما يتعلق بالأمراض المتفجرة على البلدان النامية، وهناك حاجة إلى توفير التمويل العام لهذا الغرض.

٥٢ - واستطرد قائلاً إن الإتحاد الأوروبي وإن كان يدرك أهمية إحراز التقدم في مجال الهندسة الوراثية - ولاسيما من أجل توليد ضروب جديدة من المحاصيل - فإنه باق على تشبته بالمبدأ الإحترازي الذي يتحكم في سياسته بشأن الصادرات. وبين أن تحقيق الأمن الغذائي لسكان العالم يتطلب إيجاد نوع جديد من الزراعة يكون قابلاً للإستدامة ولكنه سليم من الناحية الإيكولوجية. والإتحاد الأوروبي على استعداد لمساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها لهذه الغاية. كما يمكن التشجيع على إجراء بحوث في مجال التكنولوجيا الأحيائية "في الموقع".

٥٣ - ومضى قائلاً إن هناك حاجة عاجلة إلى سد الفجوة التكنولوجية بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، ولاسيما عن طريق القضاء على الفقر. ويتطلب إيجاد البيئة التمكينية اللازمة في هذا الخصوص تنمية الإمكانيات البشرية إلى جانب البنية التحتية المادية. وهناك أيضاً حاجة حيوية إلى اتخاذ تدابير على الصعيد الداخلي لاجتذاب الاستثمارات. ونقل التكنولوجيا لا يكفي لوحده، بل إن مما له أهمية حاسمة أيضاً تشجيع الإبداع الفردي والتنافس، بما في ذلك حرية التفكير والعمل في سلام وطمأنينة.

٥٤ - السيد **بيروليسكو** (رومانيا): قال إنه حدثت تطورات جوهرية في مجال التكنولوجيا الجديدة والمبتكرة داخل منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك القيام في العام ٢٠٠١ بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وأضاف أن نجاح هاتين الهيئتين في المستقبل يعتمد على التنسيق. ونجدد، في هذا الخصوص، أن المسألة الرئيسية هي تجنب ازدواج الأنشطة، وبالتالي تيسير تقاسم المعلومات عن العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة وكذلك تقاسمها مع سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وبناء الوعي بالتطورات العلمية

إلى تزويدها بموارد خارجة عن الميزانية. ومجموعة الـ ٧٧ والصين توصي بإنشاء صندوق استثماري خاص داخل الأونكتاد لمساعدة اللجنة على القيام بالمهام المختلفة الموكولة إليها.

٤٩ - السيد **غوفن** (بلجيكا): تكلم باسم الإتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، بالإضافة إلى إسبانيا، فقال إن من من الضروري لبناء شراكة حقة بين التكنولوجيا وبين التنمية المستدامة تجاوز العداة الذي يكتنف العلاقة غير المتكافئة التي يُحسّ بوجودها في كثير من الأحيان بين من يتلقون التكنولوجيا وبين من "يملكونها". وعلى هذا ينبغي إدماج البُعد التكنولوجي بالكامل في الإستراتيجيات والبرامج والمشاريع الإنمائية، بما في ذلك بغية تعزيز القدرة المؤسسية. كذلك من المهم كفالة عدم اقتصار المناقشة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ إذ أن هناك ما يكافئ تلك من التكنولوجيات الجديدة في الميادين الجزيئية، والوراثية، والنانوتكنولوجية. يتحمل أن تحدث انقلاباً في الإستراتيجيات الإنمائية، ولاسيما في القطاعين الطبي والغذائي. هذا بالإضافة إلى أنه ينبغي النظر من زاوية أوسع إلى أثر التكنولوجيات الجديدة على الحياة الإنسانية كما يرد وصف ذلك في التقرير المعنون "Mak- Human Development Report 2001 ing New Technologies Work for Human Development") [تقرير عن التنمية البشرية، العام ٢٠٠١ ("تسخير التكنولوجيا الجديدة لخدمة التنمية البشرية").

٥٠ - ومضى قائلاً إن الاتصالات المتنقلة و"الإنترنت" قد عززت الديمقراطية التشاركية في كثير من البلدان، بعد أن ثبت أن شبكات البريد الإلكتروني خارجة عن سيطرة الحكومات السلطوية. إلا أن أمثال هذه التكنولوجيات تثير مشاكل معينة شديدة التعقيد فيما يتعلق بأمن الشبكات، وحماية الخصوصيات، والجريمة الإلكترونية.

٥١ - وتطرق إلى مجال الصحة، فقال إن التكنولوجيات الجديدة فيه تنعش الآمال في حل المشاكل الصحية الأساسية

٥٨ - السيد ستانيسلاف (الإتحاد الروسي): قال إن على اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تتناول الجوانب العلمية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والتجارية، والأخلاقية، والاجتماعية، والتعليمية من موضوعها الفني الجديد للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، ألا وهو: "تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل القدرة على المنافسة في مجتمع التكنولوجيا الرقمية". وأضاف أن من المهم أيضا كفاءة إدماج نتائج ما أنجزته اللجنة سابقا من أعمال تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المبادرات الحالية الرامية إلى سد الفجوة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، على اللجنة أن تكثف جهودها في سبيل تشجيع إقامة الشراكات والشبكات في مجال العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك ما يقام منها بين القطاعين العام والخاص. وعليها أيضا أن تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على التزود بإمكانيات الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة بواسطة ما أنشئ مؤخرا من شبكات في مجال العلم والتكنولوجيا.

٥٩ - وأردف قائلا إن على الحكومات، من جانبها، أن تصوغ سياسات شاملة لتطوير التكنولوجيا الأحيائية وفقا لاستراتيجياتها الوطنية، كما أن على المجتمع الدولي، بدوره، توفير المساعدة لأغراض بناء القدرات الوطنية، بما في ذلك لغرض إعداد أطر قانونية ذات صلة في ميدان التكنولوجيا الأحيائية.

٦٠ - السيد نيهاموس (كوستاريكا): تكلم أيضا باسم بليز، وبنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وهندوراس، فلاحظ أنه كان للثورة الحاصلة في مجالات العلم، والتكنولوجيا، وإيصال المعلومات أثر لم يسبق له مثيل على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية العالمية. وقال إن المعلومات والمعارف أخذت تصبح متاحة بصورة متزايدة وتتحول أيضا إلى عوامل رئيسية من عوامل الإنتاج. كما أن ثروة الأمة أصبحت تقاس لا بالموارد الطبيعية بل بمعارف ومواهب مواطنيها في هذا المجتمع الناشئ المتمركز حول الأفكار القابلة للتبليغ وحول الإبداع. وأضاف أن التطور التكنولوجي هو محرك العولمة، وأن تكنولوجيا المعلومات

والتكنولوجية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقال. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن مما له أهمية أساسية تعزيز التعاون بين لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وبين فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقوية الشراكة مع القطاع الخاص عن طريق الشركات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٥ - ومضى قائلا إن حكومته تعمل على وضع خطة عمل لتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالتكنولوجيا والعلوم في مجال المعلومات. كما أنها تعمل على استحداث أشكال ملموسة ومبتكرة من الشراكة بين المؤسسات العامة والشركات الخاصة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يضاف إلى ذلك أنه لما كانت رومانيا ضالعة في ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، فإن الحكومة توجه اهتماما حريصا إلى عملية تحديد التعاون العلمي بين بلدان تلك المنطقة. وفي هذا الخصوص، نجد أن من شأن تطوير الشبكة الإلكترونية العالية الطاقة فيما بين بلدان الإتحاد الأوروبي وجنوب شرق أوروبا أن يكفل إمكانية الوصول المشتركة إلى المعلومات المتخصصة بالنسبة إلى علماء رومانيا وبجاراتها.

٥٦ - وأردف قائلا إن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المقرر أن ينعقد على مرحلتين في جنيف وتونس في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، على التوالي، سيرز دور الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في ترويج ونشر فوائد تكنولوجيا المعلومات وفي سد الفجوة الرقمية.

٥٧ - وتطرق إلى المقترحات ذات الوجهة التطبيقية الرامية إلى تحسين التفاعل والتنسيق بشأن الأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا في الأمم المتحدة، فقال إن وفد بلده يعتقد أنه يمكن إيلاء المزيد من النظر لفكرة إنشاء صندوق استثماري لدعم أنشطة لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وإنشاء برنامج مشترك للعلم والتكنولوجيا تابع للأمم المتحدة.

المتحدة نفسها أن تشارك بعمق في تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبين أن هناك هيئات شتى في منظومة الأمم المتحدة تُعنى من قَبْلُ بهذه المسألة، ولكن يُحَبِّذُ توفير المزيد من الإتساق والتنسيق في وضع السياسات موضع التطبيق إذا أُريدَ للأمم المتحدة أن تساعد البلدان النامية على نحو فعال حقاً.

٦٤ - وذكر أن التجربة دلت على أن الإجراءات الحكومية والإلتزام على مستوى رفيع أمر ذو أهمية حاسمة لكفالة إمكانية الوصول بتكاليف متهاودة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما نواقص البنى التحتية فيمكن التغلب عليها عن طريق الإستخدام الجماعي للتكنولوجيات المختصة وإيجاد حوافز للإستثمار في البنى التحتية. وقد أحسنت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية اختيار الموضوع الذي ستركز عليه خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣. وعليها أن تنتهز تلك الفرصة لإيجاد سبل لتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في معرض تنفيذها للإعلان الصادر بشأن الألفية، والإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من دورته لعام ٢٠٠٠ والناتج التي اعتمدها في الجزء التنسيقي من دورته لعام ٢٠٠١، وكذلك في معرض عملها مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الأفرقة في الميدان. وقال إن على فرقة العمل هذه، التي تعتبر إضافة قيمة في هذا الخصوص، أن تنجز عملها في أسرع وقت ممكن. وبين أن توفير المزيد من المعلومات عن بنية هذه الفرقة وبرنامج عملها سيُنْتَظَرُ باهتمام.

٦٥ - وقال إن على القطاع العام والقطاع الخاص بالتأكيد أن يعملوا سوية لتيسير نقل واستيعاب التكنولوجيات الجديدة، مع الإستعانة بموارد القطاع الخاص وخبرته وبحوثه في استحداث تكنولوجيا متقدمة. ويمكن للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تقدم إلى البلدان النامية مساعدة تقنية في صوغ سياسات لهذا القصد على جميع المستويات. وينبغي للجنة، إذا ما أعطيت المزيد من الموارد المالية والبشرية، أن تقدم المزيد من الدعم للمبادرات الإقليمية

والاتصالات تعمل على تعزيز التنمية، وأن الاستثمار في التكنولوجيات المستحدثة يؤدي إلى توسع كبير في وسائل تحسين نوعية حياة شعوب العالم.

٦١ - ومضى قائلاً إن البلدان النامية خليقة بأن تحظى بفوائد همة في هذا المضمار ولكن من الصعب جدا الحصول على إمكانية الوصول إلى تلك التكنولوجيات وعلى القدرة على دفع ثمنها وعلى توفير ما يلزم لاستخدامها على الوجه الصحيح من تدريب وبناء قدرات. ويستدل من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ أن الدول الصناعية التسع والعشرين استثمرت في البحث والتنمية حوالي ٥٠٠ بليون دولار، وهو مبلغ يزيد عن مجموع النواتج المحلية الإجمالية لأفقر ثمانية وثمانين بلداً من بلدان العالم. وذكر أننا نجد في البلدان النامية بوجه عام أن الطابع المحدود للبنى التحتية، وعدم كفاية الأجهزة التنظيمية، وتكاليف الوصول، والإفتقار إلى الموارد البشرية تشكل عوائق خطيرة في سبيل الترابط واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي هي، فضلا عن ذلك، غير مهيأة للغات تلك البلدان أو لسياقاتها الاجتماعية والثقافية.

٦٢ - وواصل كلامه قائلاً إن التكنولوجيات الجديدة يجب أن توجه نحو الوفاء بالإحتياجات العاجلة لأفقر الفقراء. وأشار إلى أن السياسات التي تتحكم في التكنولوجيا لها أثر مباشر على كثير من القضايا الإنمائية، من بينها الصحة العامة، والتعليم، وخلق الوظائف، وإلى أنه ينبغي دعم السياسات الوطنية بمبادرات دولية. ويجب جعل التقدم التكنولوجي يخدم التنمية بحيث تشمل فوائده الجماعات السكانية ككل ويكون بمثابة أداة للنمو والتنمية. وهذا يتطلب إقامة شراكة حقة بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

٦٣ - وأردف قائلاً إن ما يدعو إلى التشجيع أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بدأ في عقد اجتماعات مشتركة، وأن اللجنة أخذت تزيد من مشاركتها في مناقشات هيئات المجلس الفرعية، وكذلك أن اللجنة بدأت في العمل في ميدان التكنولوجيا الأحيائية، وأنه تمت إقامة شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ورأى أنه ينبغي للأمم

للأنشطة العلمية والتكنولوجية. كما أن إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان هو أيضا خطوة جاءت في آتيا، وعلى تلك الفرقة أن تتصدر العمل على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز التنمية للجميع. وقد كان مما يدعو إلى التشجيع مشاهدة رد الفعل الإيجابي من قبل القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني تجاه إقامة شراكة مع منظومة الأمم المتحدة بغية النهوض بالجهود العالمية الرامية إلى سد الفجوة الرقمية.

٦٩ - وواصل كلامه قائلا إن حكومته اتخذت نهجا شاملا تجاه تعزيز العلم والتكنولوجيا. فقد أنشئت لجنة رئاسية للعلم والتكنولوجيا، كما يجري النظر في تشكيل هيئة استشارية لتطوير العلم والتكنولوجيا من حيث مساهمها بالتنمية الاقتصادية والأمن الوطني. ويُنذَلُ مجهود شامل لتعزيز القاعدة العلمية في البلد، كما بدأ تنفيذ سياسة وطنية متعددة الجوانب في مجال تكنولوجيا المعلومات. ولما كانت باكستان تدرك أهمية التعاون فيما بين الجنوب والجنوب، فإنها تتقاسم خبرتها العلمية والتكنولوجية مع غيرها من البلدان النامية.

٧٠ - واستدرك قائلا إن كل هذه الجهود التي تقوم بها البلدان النامية من أجل أن تضع نفسها استراتيجيا في موضع يمكنها من الاستفادة من الإمكانيات الجمة للعلم والتكنولوجيا لا يمتثل أن تتمخض عن النتائج المنشودة إذا لم تقترن بما يضاهاها من الجهود الدولية.

٧١ - السيدة كلارك (بربادوس): تكلمت باسم بلدان الجماعة الكاريبية، فقالت إن الكثير من وجوه التقدم الحاصلة في مجال العلم والتكنولوجيا في الآونة الأخيرة لم يفتن لها المواطن العادي، ولا سيما في البلدان النامية. وأضافت أن بلدان الجماعة الكاريبية تعاني أيضا من نواقص في بناء القدرات، وهي حالة يزيدتها تفاقما "نزوح الأدمغة" المُنْهَكُ جرّاء هجرة العلماء إلى البلدان المتقدمة النمو.

٧٢ - وتطرقت إلى ما قدمته اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من مقترحات ذات وجهة تطبيقية، فقالت إن هذه المقترحات لا تقل جودة عن أهداف

ودون الإقليمية في الميدان. واختتم كلامه بقوله إن الأمم الوحيدة التي سيقدر لها الإزدهار هي الأمم التي تشارك بحماس في الثورة الرقمية والاقتصاد العالمي الجديد.

٦٦ - السيد حسن (باكستان): قال إن التباطؤ في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو أخذت تحدث أثرا تَمْوُجيا على اقتصادات البلدان النامية، وبخاصة من حيث النمو والتجارة، وهو من شأنه أن يزيد من حدة المشاكل التي تواجهها هذه البلدان الأخيرة من قَبْل. وفي مناخ مثل هذا، تظل التكنولوجيا هي الأمل الوحيد بالنسبة إلى المستقبل، وذلك لأنها ستستمر في القيام بدور محرك النمو والتنمية الاقتصاديين.

٦٧ - ومضى قائلا أنه إذا أُريدَ التكفل بأن تعود الثورة التكنولوجية بالفائدة على كل واحد من سكان العالم، فإنه يتعين اعتماد نهج كلي وتقدمي وتشاركي يكفل استعمال التكنولوجيا للإحتياجات الإنمائية والقضاء على الفقر. وذكر أن هناك شرطا لازما في هذا الخصوص هو خلق بيئة تمكينية عن طريق إزالة العقبات الرئيسية في مجالات البنية التحتية، والتعليم، وبناء القدرات، والاستثمار، والترابط. وبين أن إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا هي المشكلة الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية، وهي مشكلة أدت إلى انخفاض الإنتاجية والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. ولهذا ينبغي نقل التكنولوجيا بشروط تفضيلية إلى البلدان النامية، ومنح الأولوية لتنفيذ الإلتزامات المتعددة الأطراف القائمة في مجال نقل التكنولوجيا، وتوفير الحوافز كما طلبت منظمة التجارة العالمية ذلك في اتفاقها بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

٦٨ - وأردف قائلا إن الأمم المتحدة هي في وضع يمكنها من أن تقود العالم في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية. وفي إمكانها، عن طريق بناء الشراكات مع جميع المعنيين، أن تتصدر العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. ولهذا فإن مما له أهمية خاصة تعزيز اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، من حيث أنها مركز الأمم المتحدة للتنسيق في الميدان. وأضاف أن باكستان تدعم التوصية الداعية إلى إنشاء صندوق استثماري خاص

وأضافت أن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على العمل الذي تقوم به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في المجالات التالية: قضايا الجنسين، والعلم والتكنولوجيا، و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشراكة وإقامة الشبكات لأغراض بناء القدرات، وبناء القدرات في مجال التكنولوجيا الأحيائية. وأشارت إلى أن منظومة الأمم المتحدة تقوم بدور هام في دعم بناء قدرات البلدان في مجال العلم والتكنولوجيا، وإلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على إمكانية إحداث فرق فيما يتعلق بنشر فرص التعليم ورفع مستوياته، والعمل على توفير الخدمات الصحية، وتعزيز فعالية الإدارة العامة.

٧٦ - ومضت قائلة إن تكوين مضمون محلي أمر له أهميته الحاسمة من حيث أنه لا يكفل فقط توسيع نطاق إمكانيات الوصول إلى ذلك المضمون بل يكفل أيضا الحفاظ على هويات ثقافية وإثنية ولغوية متنوعة، إذ لا ينبغي للأفراد أن يكونوا مجرد متلقين لمضمون أجنبي. وبينت أن تحسين وتوسيع المضمون باللغات المحلية ليس مسألة ترجمة فحسب. ذلك أن التصدي للإحتياجات المحلية وأخذ شتى الحقائق الاقتصادية في الإعتبار يتطلبان توجيه الجهود نحو إيجاد إنتاج محلي. وذكرت أن رد الفعل المعتاد في مجال العلم والتكنولوجيا هو "التطلع إلى الشمال"؛ غير أن السماح للبلدان النامية بتطوير معارف أكثر ملاءمة لبيئتها يفسح المجال لإمكانية التعاون بين الجنوب والجنوب في ميدان تواجه البلدان النامية فيه تحديات متماثلة.

٧٧ - السيد بنملوك (المغرب): قال إن جهود البلدان النامية في سبيل سد الفجوة الرقمية تعرقلها نواقص هيكلية، وبخاصة منها نقص الموارد. وأضاف أن العمل متطلب على الصعيدين الدولي والإقليمي إذا أريد للبلدان النامية أن تستفيد من تجارب البلدان المتقدمة النمو في هذا الخصوص؛ كما أن إشراك القطاع الخاص أمر له أهميته الحيوية أيضا. وبين أن للأمم المتحدة دورا قياديا تقوم به في تنسيق الأنشطة المتعددة الأطراف وتحديد الإستراتيجيات التي تكفل تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وأشار إلى أن وفد بلده يدعم تقوية اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا

المجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا، وهو المسؤول عن تنفيذ سياسات وبرامج الجماعة الكاريبية في مجال العلم والتكنولوجيا، وتعزيز التعاون والتنسيق وترشيد العلم والتكنولوجيا في بلدان الجماعة الكاريبية. والواقع أن هناك حاجة عاجلة إلى تطوير وتقوية البنية التحتية العلمية والتكنولوجية في تلك المنطقة دون الإقليمية.

٧٣ - وانتقلت إلى الميدان الطبي، فقالت إنه بالرغم مما يُشهِد في العلم والتكنولوجيا من وجوه تقدم خارقة تتيح أدوات للإكتشاف المبكر والتدخل السريع، فإن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بلغ في منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى نسبا تازمية. وأضافت أن جهود حكومة البرازيل الرامية إلى إتاحة أدوية علاج الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للبلدان النامية بأسعار متهاودة هي جهود جديرة بكل ترحاب في هذا الخصوص. وأشارت إلى أن وجوه التقدم في الهندسة الوراثية والعمليات الجراحية غير الإقتحامية، بين أمور أخرى، أحدثت انقلابا في الممارسة الطبية؛ غير أن من المهم كفالة الإضطلاع بالبحوث العلمية مع التقيد الصارم بالإتفاقات الدولية والحرص على أن تأخذ تلك البحوث في الإعتبار الحساسيات الثقافية والتراث القومي. كما يجب بذل كل الجهود لكفالة إطلاع المستهلكين على البيانات المتعلقة بالمنتجات الغذائية المحورة وراثيا.

٧٤ - وواصلت كلامها قائلة إن بلدان الجماعة الكاريبية تود أن تكرر دعوتها للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى الاجتماع. ممثلا للمجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا لبحث سبل التعاون. وبينت أن المقترحات التي قدمت بغية تنسيق ما يُبذل من جهود على الصعيد الوطني قمينه بأن تسمح لتلك اللجنة بتعزيز مساعدتها للبلدان النامية من أجل بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا.

٧٥ - السيدة فيوتّي (البرازيل): قالت إن الجهود يجب أن تُركّز على تقوية دور الهيئات الدولية في تمكين البلدان النامية من تعزيز قدراتها وتطوير تكنولوجيات مناسبة لاحتياجاتها.

لأغراض التنمية، التي ينبغي تزويدها بالموارد اللازمة لتمكينها من أداء المهام الموكولة إليها. واختتم كلامه بقوله إن الأمم المتحدة يمكنها أن تساعد البلدان النامية عن طريق مساعدتها على تقييم حاجاتها في مجال العلم والتكنولوجيا وتحديد الشراكات التي يمكن أن تقام فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما فيها الشراكات التي يمكن أن تقام مع القطاع الخاص.

٧٨ - السيد لي كيونغ - تشول (جمهورية كوريا): قال إن القدرات العلمية والتكنولوجية هي بمثابة مفتاح يفتح باب التقدم الاقتصادي والاجتماعي. كما أن تطور وانتشار التكنولوجيا الجديدة فتح نافذة فرصة واسعة أمام البلدان النامية. غير أنهما أقاما عقبات جديدة أمام البلدان الأقل تميؤا لاغتنام فرصة الاستفادة من التقدم التكنولوجي. وعلى هذا يتعين تقديم الدعم الواجب للتعاون المتعدد الأطراف، بما في ذلك التعاون في مجال التكنولوجيا الأحيائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والجهود التعاونية مع المؤسسات الأكاديمية أهمية حاسمة، شأنها في ذلك كشأن تعزيز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة.

٧٩ - ومضى قائلاً إن النمو الاقتصادي السريع نسبياً في جمهورية كوريا يرجع في جزء كبير منه إلى الاستثمار الوطني في ميدان العلم والتكنولوجيا. وأشار إلى أن القيام في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية لكوريا بإنشاء وكالة حكومية مكرسة كلياً للعلم والتكنولوجيا يمثل الأهمية الممنوحة لهذا الميدان في الإستراتيجية الإنمائية الكلية للبلاد. وتتولى الحكومة حالياً، بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، متابعة تنفيذ برنامج يستغرق ١٤ عاماً لرفع قدرتها في مجال التكنولوجيا الأحيائية إلى مستوى يمكنها من المنافسة على الصعيد الدولي.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٥٠.